

تحليل ظاهرة الفساد في المنهج الحدي: جدلية الفرد الفاسد أم المجتمع الفاسد

د. قيس محمد خضر*

الملخص

في مشكلة متعددة الأشكال، كالفاسد يصبح من الصعب على الباحث أن يعرف من أين يبدأ؟ وأين ينتهي؟ اخترنا لبحثنا سؤالاً يبيّن إشكالية يتمحور حول تمفصل فساد الفرد وفساد المجتمع. من وجهة نظر اقتصادية، هل يجب أن ينصب جهد سياسة مكافحة الفساد على الفرد الفاسد أم على المجتمع الفاسد؟ باتباع منهج التحكيم الاحتمالي دُرِسَتْ هذه الإشكالية اعتماداً على أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي، وخصوصاً على منطوق المدرسة الحدية. مع الإقرار بصعوبة استلال الفرد من المجتمع، أو عزل المجتمع عن الفرد، فإنه لا مناص من التجرؤ وإعطاء الأولوية لأحدهما عندما يكون المرء مسؤولاً عن رسم السياسة الاقتصادية. من أهم سمات السياسة الاقتصادية هذه، إرساء حدودها وإمكانية متابعتها وتقييمها لتحديد المسؤول عن النجاح والإخفاق. يبدو الفرد، من هذه الزاوية، أكثر عملائية للبدء به ولاتخاذ وحة قياس في سياسة مكافحة الفساد. أن تتعقب وتعاقب فرداً فاسداً فهو أكثر عملائية إذاً من تعقب مجتمع فاسد ومعاقبته (مع أن مصطلح المجتمع الفاسد هو مصطلح مجازي allegory). يجب أن تفصل السياسات الاقتصادية الخاصة بمكافحة الفساد على مقاس الفرد، دون أن يعني ذلك تجاهل أهمية الموروث المتراكم من الفساد المجتمعي الذي يشكل الحاضن الحقيقي لفساد الفرد.

*دكتوراه في الاقتصاد-كلية الاقتصاد-جامعة دمشق.

إشكالية البحث:

يكاد الفساد يكون حديث كل من يتناول تقييم الاقتصاد والمجتمع وتشخيص مشكلاتهما وانتقاد طرائق إدارتهما. تكمن المشكلة في غياب، خطاب علمي أو شبه غيابه يحلل بدقة ظاهرة الفساد إلى عناصرها الأولية (الفردية، والمجتمعية والمؤسسية) ويوضح طبيعة ارتباط كل من هذه العناصر مع بعضها بعضاً بما يساعد في إنتاج حلول تسهم في تطويق هذه الظاهرة. تذهب هذه الإشكالية قليلاً خلف حدود التساؤل التقليدي عن سبب إخفاق سياسات مكافحة الفساد، لتتناول إشكالية العلاقة بين الفرد الفاسد والمجتمع الفاسد. من وجهة نظر اقتصادية، هل ينبغي رسم سياسة مكافحة الفساد على مستوى الفرد الفاسد أولاً، أم المجتمع الفاسد أولاً؟ وهل يبدو طرح هذه الإشكالية حقاً مهماً لرسم استراتيجية مكافحة الفساد؟ وهل تأتي هذه الاستراتيجية المثلى تالياً، أي استراتيجية "العصا" أم "الجزرة"؟ أم شيء آخر بين هذا وذاك؟

فرضيات البحث:

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة أعلاه، يمكن عرض الفرضية الآتية:

- يمكن عدُّ الخلل المجتمعي الأخلاقي سبباً كافياً لتقويض سياسات مكافحة الفساد، ومن ثمَّ يجب التوجه إلى الكتلة المجتمعية عند رسم هذه السياسات. هذه دعوة لتبني سياسة كلية لمكافحة للفساد.
 - يكمن إخفاق السياسات الاقتصادية في عدم فاعليتها الذاتية في ضبط الفرد الفاسد. يجب رسم السياسات التي تتوجه توجهاً مباشراً باتجاه الفرد الفاسد بوصفه أساساً لإفساد المجتمع بدلاً، من الشعور بالعجز أمام المجتمع الفاسد الذي ينتج الفرد الفاسد وكأنه صار قدراً لا مفرَّ منه.
- رأينا لاحقاً في هذا البحث، أن تحليل سياسات "العصا" و"الجزرة" ارتبط ارتباطاً كبيراً بالخيار بين تبني إحدى، فرضيتي المجتمع الفاسد أو الفرد الفاسد أو تبني كليهما.

هدف البحث:

بعيداً عن الوعظ الاجتماعي والأخلاقي، قدّم البحث مقاربات علمية ومنطقية لأسباب ودواعي إخفاق سياسات مكافحة الفساد أو نجاحها. وسلّط هذا البحث الضوء على بعض الإشكاليات المرافقة لتحليل ظاهرة الفساد الاقتصادي ورسم الحدود الفاصلة بين فساد الفرد وفساد المجتمع وحلّ العلاقة التفاعلية بينهما. كما أظهر البحث أبعاد استخدام سياستي "العصا" و"الجزرة" في سياق مكافحة الفساد، من خلال تحليل صوابية بعض السياسات الاقتصادية الجزئية وتحليل احتمالات تسلل الفساد إليها، بما يضع عدداً من خيارات سياسة مكافحة الفساد بين يدي مصممي برامج مكافحة الفساد.

المنهجية:

يتبع البحث منهج التحكيم الاحتمالي (Abduction). يقوم هذا المنهج على طرح عدة تفاسير للإجابة عن الإشكالية المطروحة، ثم انتقاء أفضل هذه التفسيرات وأكثرها مناسبة. يتحدث Schurz [2008] عن ثلاثة أشكال لمنهج التحكيم الاحتمالي. يتجلى أول هذه الأشكال "عبر نوع الفرضية التي ستُحكّم، بمعنى تلك الفرضية التي قُدِّمَت كاحتمال" (ص. 205) من بين عدة احتمالات تساق لدراسة الإشكالية المطروحة وهي المقاربة التي تناسب معالجة الإشكالية التي يطرحها البحث¹. إذا كان وصف أدوية متنوعة يزيد من احتمال شفاء المريض، على قاعدة أن أحد هذه الأدوية، على الأقل، سينجح في علاج المرض، فإنه لمن المعروف أيضاً أن لكل دواء آثاراً جانبية لا يستسيغها الأطباء ولا المرضى. اخترنا من الحلول المطروحة (فرضيات أكثر الحلول نجاعة في العلاج) أكثرها وزناً في إنتاج الحل. أهو الفرد الفاسد من ينتج مجتمعاً فاسداً، أم إنه المجتمع الفاسد الذي ينتج فرداً فاسداً؟ وكيف ترسم السياسة الاقتصادية الأكثر ملاءمة لمكافحة الفساد؟ هل باستخدام الحوافز (الجزرة)؟ أم باستخدام العقوبات (العصا)؟ أَعْمَلْنَا التحكيم الاحتمالي في هاتين الفرضيتين كما هو مذكور أعلاه.

أهمية البحث:

ازداد الاهتمام مؤخراً بظاهرة الفساد ازدياداً واضحاً؛ ويرجع هذا الاهتمام في جزء كبير منه إلى إجماع الباحثين على الآثار الضارة والمؤذية للفساد. يقوض الفساد أسس الديمقراطية والمجتمع المدني، ويزيد من التكاليف التي تتكبدها الحكومات، كما يزيد من الاعتقاد بعدم جدوى جهود القيادة السياسية التي تدير عملية مكافحة الفساد (Farrales [2005])، كما يسهم إسهاماً كبيراً في هدم رأس المال الاجتماعي للمجتمع (Rothstein [2007]). ويقوّض الفساد أيضاً النمو والتنمية الاقتصاديين، نظراً إلى آثاره السلبية بشكل خاص في معدلات الاستثمار (Ades and DiTella [1997]، Wei and Wu [2001]، [2013] Debiel, Gawrich).

¹ يشير Schurz [2008] في الشكل الثاني إلى "الوقائع" أو "الحقائق" Evidence التي يفسرها التحكيم الاحتمالي، وفي الشكل الثالث إلى "المعتقدات" أو "الآليات الإدراكية" Beliefs or Cognitive Mechanisms التي توجه البحث (لمزيد من التفصيل انظر المرجع المذكور ص. 205-206).

تكمن أهمية هذا البحث بشكل رئيس في السعي لاستعادة الخطاب المتعلق بالفساد الاقتصادي من غير المختصين، وتزويد صانع القرار الاقتصادي برؤية أكثر نضجاً عن مشكلة الفساد بحيث يستطيع التعاطي معها بموضوعية أكثر. استحضرت البحث عدداً من تجارب الدول الأخرى في سياق مكافحتها للفساد بما يوصل رسالة مفادها أن الفساد ليس عاراً أخلاقياً، لنطمس عليه، فحسب، بل هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وأخلاقية في آنٍ معاً، عرفها وتعرفها المجتمعات والتشكيلات الاقتصادية والاجتماعية كلها (وإن بدرجات مختلفة) ويجب التعامل معها بهدوء وعقلانية (بالمعنى التقني للمصطلح في لغة الاقتصاديين)². سيشكل هذا البحث قاعدة من التحليل النظري والفكري التي يمكن البناء عليها لإجراء دراسات عملية تجريبية للفساد في الاقتصادات والمجتمعات العربية على سبيل المثال.

الحدود الزمانية والمكانية:

إذا كان البحث يهدف للتأسيس لقاعدة من التحليل النظري والفكري لإجراء مقاربات ودراسات عملية، فقد تناول طبيعة هذه الإشكالية بشكل رئيس في الدول النامية (عربية وغير عربية)، والدول التي شهدت تحولات بنيوية، خلال العقود الثلاثة الأخيرة لأن تنوع الهويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تؤدي دوراً رئيساً في تحليل الظاهرة المدروسة ومعالجتها، ولاسيما خلال مدة طويلة نسبياً تمكن من مراقبة تطور الظاهرة بشكل ملحوظ (كما رأينا في دراسة Van Rijckeghem and Weder [2001] على سبيل المثال).

مقدمة: الفساد... وثغرة سوداء في الاقتصاد السياسي

يركز التعريف الأكثر رواجاً للفساد والمبني على فكرة الوظيفة العامة على أن الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة في سبيل تحقيق مصلحة خاصة. انتقد هذا التعريف لكونه عاماً جداً وغامضاً ولا يفيد في تحديد دراسة الظاهرة. سعى بعضهم لتقديم تعريف أكثر دقة وشمولية، وتنوعت التعاريف بتنوع الزوايا التي يختارها الباحث لنفسه عند تناول هذه الإشكالية (لمزيد من التفصيل، راجع مثلاً Farrales [2005]). يتساءل عملاق الاقتصاد المؤسسي وحامل نوبل في الاقتصاد Douglass North [2006] عمّ يسميه "الثغرة السوداء الكبيرة" في الاقتصاد السياسي الذي لم يستطع أن يجيب عن أسئلة كبيرة تتعلق بالسبب الذي يحول دون أن تصبح الدول النامية كلها دولاً صناعية متقدمة؟ يجيب الاقتصادي: لسبب أول يتعلق بحقيقة أن الاقتصاد السياسي لم يُول الأهمية الكافية للتغيير غير الجذري Non-incremental Change. أمّا

² تعني العقلانية بمعناها الأوسع اتباع أمثل الوسائل للوصول إلى أمثل الحلول (لمزيد من التفصيل راجع Khoder [2010]).

السبب الثاني فيتمثل بتركيز التحليل الاقتصادي على المؤسسات الرسمية وإهمال المؤسسات غير الرسمية التي تعدّ، بحسب الكاتب، أكثر أهمية لما تنطوي عليه من بنية معتقدات الأفراد، الخرائط الذهنية فضلاً عن نظام التعلّم (خاصة في المنظمة). يعدّ الفساد البنوي أو "فساد النظام" "Systemic Corruption" إلى حد بعيد مؤسسة غير رسمية، إذ إنه يبدو، أيضاً إلى حد بعيد، "مدفوعاً بمعتقدات الأفراد عن معتقدات الأفراد الآخرين المتعلقة أساساً بحسابات الربح والخسارة، ومن الصعوبة بمكان مأسسة مثل هذه المعتقدات. تتلخص مشكلة الفساد في أنه يبدو كظاهرة دبقّة أو لصيقة³ (Rothstein and Uslaner [2005]، [2008] Uslaner)، وتشير معظم الدراسات التجريبية إلى أن الفساد ما إن يحل في نظام ما حتى يبقى لصيقاً به صعب الفصل عنه. بلغة نظرية الألعاب: عندما يصبح الفساد بنويّاً وتصبح ممارسته تطبيقاً اعتيادياً وشائعاً فإننا سنكون أمام حالة متطرفة من "توازن قوي غير فعال". أو ما سندعوه لاحقاً بـ"التوازن التابع" الذي يظهر كيف أن المكاسب المتوقعة من الفساد ستعتمد على عدد الأفراد الآخرين الفاسدين. إذاً، يفرض هذا التشعب الكبير في ظاهرة الفساد تناولها بتأنٍ بحيث نسمح لأدوات التحليل الاقتصادي أن تقدم مقاربتها وطروحاتها بوضوح.

1. الفساد من زاوية كلية: فساد المجتمعات:

يقدم الاقتصاديون الليبراليون جواباً بسيطاً عن السؤال المتعلق بتباين مؤشرات الفساد بين دولة وأخرى، وينحون باللائمة على الدور التدخلّي الواسع للدول التي يستشري فيها الفساد. يرى هؤلاء أن الدولة التدخلية المنظمة بنظامها المركزي المحكم من منح الإجازات والترخيص إنما تخلق الأرض الخصبة لظهور الفساد، وإن تباين درجات انخراط الدول في تنظيم الاقتصاد وإدارته سينتج تبايناً في درجات الفساد. إلى حد بعيد، يعدّ هذه التفسير صحيحاً، لكنه يبدو أيضاً غير دقيق. فهو لا يستطيع أن يفسر، على سبيل المثال، سبب زيادة الفساد في روسيا ما بعد-الشيوعية، أو في الصين ما بعد-إصلاح السوق. لا يجيب التفسير أيضاً عن سبب كون الفساد أكثر انتشاراً في المكسيك مقارنةً بتايوان وكوريا الجنوبية في ثمانينيات القرن الماضي، إذ لم تكن هاتان الدولتان أقل تدخلًا في الاقتصاد وأقل سيطرة على السوق من الصين. ثمة تفسير آخر لتباين درجات الفساد بين الدول، يتبناه علماء الاجتماع، ويتمثل في أن المعايير والمبادئ الاجتماعية تتباين بين المجتمعات وتتباين معها درجات الفساد. فما يعدّ فساداً في بعض المجتمعات قد يعدّ شيئاً روتينياً في مجتمع آخر. من المتعارف عليه بشكل واسع في الدول النامية أن تقديم الهدايا هو عادة أو

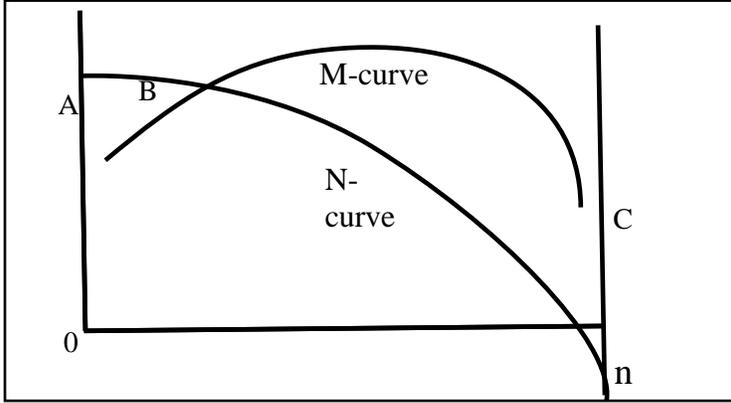
³ لمزيد من التفصيل انظر (Rothstein and Uslaner [2005]، [2008] Uslaner)

عرف اجتماعي في المعاملات التجارية، كما أنّ الولاء للقرابة أو للعشيرة غالباً ما يتجاوز ويتغلب على الواجبات والالتزامات تجاه المصلحة العامة، حتى يصبح استعمال الموارد العامة لخدمة الولاءات الخاصة عملاً اعتيادياً روتينياً. ثمة مشكلة كبيرة تنتاب التفاسير المبنية على أساس الأعراف والتقاليد المجتمعية كونها كلاماً إنشائياً يصعب صوغه في نماذج تحليلية معيارية؛ فالقول: إنّ هناك فساداً كثيراً في بلد ما لأن عاداته وأعرافه تبدي استعداداً أكبر لظاهرة الفساد يعدّ كلاماً عاماً، ولا يحمل تفسيراً منطقياً يعتدّ به. حتى يكون التفسير أكثر قبولاً، يجب أن يشخّص كيف يمكن لبلدان (أو لأقاليم في دولة واحدة كشمال إيطاليا وجنوبها) متشابهة أن تتعامل مع عادات وتقاليد اجتماعية مختلفة في وضعية "التوازن". ثم، كيف يمكن لبلد ما أن ينتقل من حالة توازن إلى حالة توازن أخرى، كما حدث في حالة الدول المتقدمة المعاصرة في تاريخها الحديث (Debiel, Gawrich [2013]). أي، ما الذي يجعل الدول تنتقل من وضع معين للفساد إلى وضع آخر أكثر تمايزاً مع الإقرار بأن كتلة الأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية لم تتحرك خلال المدة المعنية بشكل يستطيع تفسير انتقال توازن مستوى الفساد في المجتمع.⁴ يبدو الفساد المجتمعي إذاً صعب الإدارة وصعب المعالجة، بالقدر الذي يسهل فيه على صانع القرار إيجاد مبررات الإخفاق في تحقيق تقدم يذكر في سياسة المكافحة. قد يبدو الأمر مختلفاً إذا ما اعتمدنا تحليلاً جزئياً يرصد الفساد ضمن نطاق واحد عند عدة نقاط توازن محتملة كما سنرى هنا أدناه.

2. الفساد من زاوية التحليل الجزئي: فساد الفرد وفساد المؤسسة:

تعُدُّ فكرة "التوازن المتعدد" لظاهرة الفساد شائعة في التفاسير الحديثة لدى المنظرين الاقتصاديين. يقصد بالتوازن المتعدد هنا مرور المجتمع أو الاقتصاد بعدة مستويات متميزة من مستويات الفساد عبر الوقت. تقوم الفكرة أساساً على ما يعرف عادةً بالتوازن-التابع "Dependent-Equilibria"، إذ يعتمد الكسب المتحقق من الفساد اعتماداً كبيراً على عدد الأفراد الآخرين الذين يتوقع أن يكونوا جزءاً من منظومة الفساد السائد. يمكن تجسيد هذه الظاهرة بشكلها الأبسط، كما هي واردة عند Andvig [1991]، التي تعرف بمخطط Schelling المرسوم هنا في الشكل (1) أدناه (راجع أيضاً Bardhan [2005]).

⁴ يجب سلخ ظاهرة الفساد عن كتلة العادات والأعراف بحيث تُحرَّك مؤسساتياً أو بقوة المؤسسات دون إسلامها إلى قدسية أبنية المعتقدات المجتمعية وعفويتها.



الشكل(1): مخطط Schelling

المصدر: Bardhan [2005]، ص. 153.

في الشكل أعلاه، تشير المسافة بين نقطة الأصل وأي نقطة على المحور الأفقي إلى نسبة الموظفين الفاسدين من بين إجمالي الموظفين (أو نسبة الصفقات الفاسدة من بين العدد الكلي للصفقات). من هنا، ستشير نقطة الأصل إلى أن ليس هناك أي موظف فاسد، كما تشير النقطة (n) إلى الحالة التي يكون فيها الموظفون كلهم فاسدين. يشير المنحنيان M و N، على الترتيب، إلى المكسب الحدي (أو الإيراد الحدي) بالنسبة إلى موظف فاسد وإلى موظف غير فاسد، وذلك في حال توزيع باقي الموظفين على الاحتمالات الممكنة كلها بين فئتي الفساد واللافساد.

يظهر المنحنى (n) أن عائد الموظف غير الفاسد سيكون أعلى من عائد الموظف الفاسد؛ وذلك عندما يكون هناك عدد قليل جداً من الموظفين الفاسدين، ثم ينحدر هذه المنحنى ليعكس تناقص عائد الموظف غير الفاسد بالتزامن مع زيادة عدد الموظفين الفاسدين، وينتهي الأمر به بأن يصبح سالباً عندما يصبح الموظفون كلهم فاسدين. إذ سيضطر لأن يدفع كثيراً في ظل عدم حصوله على مكسب يعوضه عما ينفقه. بالمقابل، يرتفع المنحنى M بدايةً؛ وذلك بالتزامن مع تزايد أعداد الموظفين الفاسدين إلا أنه ينحدر في النهاية، وذلك عندما ينخفض حجم الرشوة التي يتقاضاها نتيجة تزايد عدد المرشحين عارضي خدمات تقبل الرشوة في الوظائف العامة؛ علماً بأن عائد الموظف الفاسد يبقى دوماً موجِباً. في الشكل المرسوم أعلاه (مخطط Schelling) ثمة ثلاث نقاط للتوازن: A، B، و C نحلها على النحو الآتي:

في حين نجد أن النقطتين A و C مستقرتان (كناهيتين متطرفتين)، تبدو النقطة B غير مستقرة (متحركة، أو حتى تابعة). عند النقطة A يبدو أن الموظفين جميعهم غير فاسدين ولن يكون مجدياً أو مريحاً لأي من الموظفين أن يطالب بالحصول على الرشوة. عند النقطة C سيكون الموظفون كلهم فاسدين، ولن يكون مجدياً أو مريحاً أن يكون الموظف غير فاسد عند هذه النقطة. عند النقطة B، سيكون سيان بالنسبة إلى الموظف أن يكون فاسداً أو غير فاسد، لكن ما إن يصبح هناك موظف إضافي فاسد فسوف يكون مريحاً للموظف بأن يصير فاسداً. بالمقابل، إذا كان عدد الفاسدين أقل بموظف واحد (أي أقل من عدد الموظفين عند النقطة B بموظف واحد) فإن الموظف الحدي سيختار ألا يكون فاسداً. إذاً، تبدو الشروط والظروف المبدئية مهمة جداً: إذا ما بدأنا تحليلنا (أو انطلقت سياسة مكافحة الفساد) من حيث يكون الاقتصاد محكوماً بنسبة مرتفعة من الموظفين الفاسدين، عندها سيتحرك هذا الاقتصاد نحو نقطة التوازن العليا للفساد عند النقطة C؛ وإذا ما كان معدل الفساد المبدئي منخفضاً، فإن الاقتصاد سينزع للتحرك باتجاه ما يسمى "التوازن النزيه" "Honest Equilibrium" عند النقطة A. يوضح المخطط بطريقة بسيطة كيف يمكن لبلدين متشابهين، على صعيد البنية الاجتماعية-اقتصادية والمواقف الأخلاقية، أن ينتهيا بتوازنين مختلفين من الفساد. أي إذا كانت نسبة الموظفين الفاسدين متباينة بين الاقتصاديين مع فرض تماثل المتغيرات الأخلاقية، فإن الاقتصاديين سينتهيان في وضعي توازن مختلفين (عند النقطة A والنقطة C على سبيل المثال). وكذلك يوضح المخطط كيف يمكن لتغيرات طفيفة أن تؤثر كثيراً في الفساد إذا ما تم الانطلاق من نقطة قريبة من النقطة B.

يجب عدم التعاطي مع الفساد كظاهرة كلية تؤخذ على عواهنها، بل يجب الانطلاق من التراكم الحدي وتحليل نقاط النهايات والانعطاف... إلخ. يشكل فساد الفرد إذاً، حلقة في سلسلة فساد المؤسسة يؤثر فيها ويتأثر بها، وعلى صاحب القرار أن يكون واعياً لهذه الحقيقة ليرسم سياسات تستهدف البعد الحدي للظاهرة (على صعيد الفرد)، وكذلك بعدها غير الفردي (على صعيد المؤسسة-منشأة، منظمة، سوق، مجتمع أو حتى دولة). فتحديد موقع البلد على مخطط Schelling يعد خطوة أولى في رسم سياسة مناسبة لمكافحة الفساد. إذ ذاك، يعتبر هذا المخطط مشكلة تتمثل في عدم إظهاره بوضوح كافٍ الآلية التي يصل الاقتصاد عبرها إلى توازن أو أكثر. ثمة نماذج نظرية عدة في الأدب الاقتصادي حاولت أن توضح تلك الآلية بدقة، ويبقى القاسم المشترك لهذه النماذج كلها هو تقديم رؤية علمية يمكن الاعتماد عليها عند مقارنة مشكلة الفساد والكيفية التي يتفاعل فيها فساد الفرد مع فساد المجتمع (Debiel, Gawrich [2013]). فعلى سبيل المثال، يقدم Cadot [1987] نموذجاً شبيهاً بالمقارنة لدراسة الفساد، إذ يتعرض الموظف لمخاطر الإيقاع به أو

استجوابه من قبل رئيسه في كل مرة يطلب فيها رشوة مقابل أداء خدمة ما. يرى النموذج أنه يمكن اشتقاق الاستراتيجية المثلى وفقاً لتوازن Nash بالنسبة إلى موظف فاسد بناءً على عدة افتراضات بديلة عن بنية المعلومات التي قد تحكم الحالة. تظهر نتائج التحليل الساكن المقارن أنه بالنسبة إلى موظف، كلما كان معدل الخصم الزمني مرتفعاً (كانت المدة الزمنية اللازمة لملاحقته واكتشاف فساد طويلاً وبعيدة)، وكلما انخفضت درجة "الخوف من الخطر" "Risk Aversion" وانخفض أجره، وُدِع الموظف ليكون أكثر فساداً.

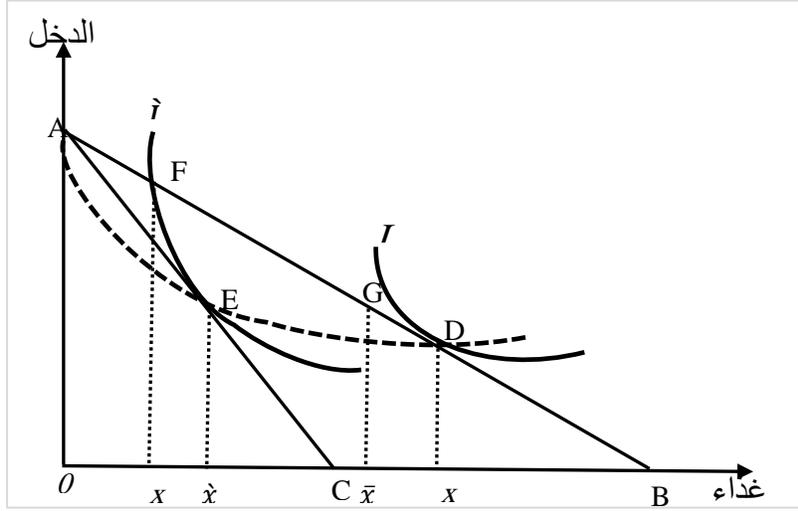
ثم يذهب نموذج Cadot أبعد من ذلك عندما يحلل مسألة الفساد على مستوى الموظف المدير الذي يمكن أن يخرط (بعد حد معين) في الفساد، وذلك لتغطية مستويات الفساد الصغرى. يفقد هذا التفاعل بين المستويات المختلفة للفساد على صعيد مختلف مستويات الهرم الوظيفي في المؤسسة إلى توازن متعدد (أحدها مع مستوى قليل من الفساد، والآخر مع مستوى شديد السلبية من الفساد)، إذ ينخفض احتمال تقبل الموظف للرشوة في المستوى العام للفساد في الخدمات المدنية، كما أن كل مستوى من الفساد يغذي المستويات الأخرى (وهذا ما يقود لتعدد مستويات توازن الفساد). يشير Hillman and Katz [1987] في أدبيات الـ"كسب الطفيلي" "Rent-Seeking" إلى أن هناك تكاليف اجتماعية باهظة عندما تفرض بنية الهرم الوظيفي على الموظف الأدنى أن يدفع جزءاً مما يتقاضاه رشوة إلى رئيسه في الهرم الوظيفي. يفترض كل من Andvig and Moene [1990] (انسجماً مع نموذج Cadot [1987]) أن العقوبة المتوقعة للفساد حال اكتشافها تقل بالتزامن مع ازدياد عدد الموظفين الفاسدين، إذ يبدو أن اكتشاف المرؤوس الفاسد من قبل رئيس فاسد سيكون أقل تكلفة مما لو كان الرئيس غير فاسد. أمّا من جانب الطلب، فلنلاحظ أن طلب الفاسدين (الراشيين) يتناقض على طلب خدمات الفساد بالتزامن مع ازدياد قيمة الرشوة المطلوبة، وبالتزامن مع انخفاض عدد الموظفين الفاسدين (المرتشين) (رفع تكلفة البحث عن مرشّين محتملين). يظهر هذا التحليل إذاً الثقل الذي يلقيه الفساد المجتمعي على الفرد ويحرك مواقفه تجاه تبني، ظاهرة الفساد أو التخلي عنها بطريقة توحى بأن الفرد الفاسد هو نتاج المجتمع الفاسد، فهل يمكن الإقرار بذلك؟ يمكن لهذا التحليل الجزئي أن يستكمل بتحليل يتناول تكاليف ظاهرة الفساد وإيراداتها في إطار تصميم برامج تستهدف مكافحتها.

3. مكافحة الفساد: المكاسب والتكاليف وحساسية الحل:

تجنبنا هنا الخوض في سياسات معالجة الفساد الخاصة بالأخلاقين "Moralists" والقدرين "Fatalists" مع أن الفضول قد يدفع للقيام بذلك. يؤكد الأخلاقيون أنه من دون تغيير جذري في القيم والمبادئ الخاصة بالأمانة والاستقامة في حياة الجمهور فإنه لا يتوقع حدوث اختراق كبير على صعيد الآثار المدمرة للفساد. (Debiel, Gawrich [2013]).

يبدو القديرون أكثر تشاؤماً وأكثر شكاً في طبيعة الدوافع البشرية، ويرون أن المجتمعات وصلت إلى نقطة اللاعودة فيما يخص ظاهرة الفساد، إذ تم اتخاذ كل ما يمكن فعله بهذا الصدد ليبود الفساد حالة لصيقة جداً بالمجتمعات البشرية. رأينا سابقاً صعوبة الخروج من معضلة الفساد بعد تاريخ طويل من استشرائه في المجتمع. إلا أن بعض قصص النجاح من التاريخ المعاصر لبعض الدول النامية قد تبعث على الأمل (حالة قسم الشرطة في هونغ-كونغ، وقسم الجمارك في سنغافورة، راجع مثلاً [1988] Klitgaard). دون التقليل من أهمية العوامل الأخلاقية، سينصب التركيز هنا على بنى المحفزات وتراكيبها التي تجعل حتى الانتهازيين يقلعون عن ممارسات الفساد، وعن المشكلات التي قد تنشأ من تبني مثل هذه البنى والسياسات. تتمثل النقطة الأولى التي تثار، بقدر كبير من تفهم حدوثها، في أن القوانين والنظم والتوزيع أو التخصيص البيروقراطي للموارد العامة النادرة إنما توجع ظاهرة الفساد، ومن ثم تصبح المهمة الأكثر إلحاحاً هي التخلص من هذه القوانين، ومن هذا التوزيع البيروقراطي للموارد العامة. ينظر، من بعض الزوايا، إلى شرعنة النشاطات التي كانت ممنوعة رسمياً أو مضبوطة وممسوكة بشكل كبير من قبل الدولة، على أنها أسهل وأسرع طريقة وأكثرها راديكالية في معالجة الفساد.

يعتقد كثيرون (راجع [2007] Lambsdorff) أن النظم والضوابط تخدم المحسوبيات بشكل كبير جداً، مع أنها (أي هذه الضوابط) تخدم بعض الأهداف الاجتماعية القيمة الأخرى، ولسوف يكون هناك نوع من المبادلة بين هذه الأهداف القيمة من جهة وهدف تخفيض نسبة الفساد إذا ما رُفِعَتْ هذه الضوابط والتنظيمات من جهة أخرى. أي إن تخفيض نسبة الفساد قد تأتي على حساب الاستمرار بتحقيق الأهداف الاجتماعية القيمة. لنفترض على سبيل المثال أن سلعة ما نادرة لكنها أساسية بالنسبة إلى المستهلك (كالطعام مثلاً) في بلد فقير تُقْتَنُّ من قبل الحكومة بحيث يستطيع الفقراء الحصول عليها بشكل نسبي (Bardhan [2005]).



الشكل رقم (2) أثر الفساد في توازن استهلاك السلع المدعومة

المصدر: Bardhan، [2005]، ص. 159.

لنفترض أن موظفين فاسدين هم من يقوم بتوزيع هذه الحصص أو النسب على المواطنين، فكيف ستكون النتائج إذا ما استُبدِل بهذا النظام آلية السوق؟ لتسهيل التحليل، لنفترض أن الحكومة هي المصدر الوحيد للحصول على الطعام في ظل نظام التقنين، وأن الطعام الذي يتم الحصول عليه بناءً على نظام الحصص والتقنين لا يمكن بيعه، في حين يأخذ الفساد شكل سعر أعلى يفرضه الموظفون بحيث يتجاوز سعر البيع السعر الذي حددته الحكومة. في الشكل (2) المرسوم أعلاه يعطى سعر التقنين P بميل الخط AB حيث يعكس المحور العمودي دخل المستهلك (OA)⁵.

تعدُّ الحصة \bar{X} حصةً مقيّدةً بمعنى أن المستهلك صاحب الدخل OA وفي ظل سعر التقنين P سيفضل شراء كمية X، أكبر من الكمية \bar{X} . أي إنَّ الكمية \bar{X} تُظهر القيود الكمية المفروضة على المستهلك التي لولاها (لولا القيود)، إذاً لكان المستهلك اشترى ما يزيد على ذلك ليشبع حاجته. كذلك، تمثل الكمية X إذاً كمية التوازن في ظل عدم وجود قيود كمية (الكمية المتاحة من السلعة) في ظل دخل المستهلك المحدد عند النقطة

⁵ من أهم أوجه الفساد التي تفشت خلال الأزمة السورية.

A. إذا لم يكن هناك أي نوع من الفساد، فسيتحقق توازن المستهلك الذي يحصل على التقنين عند نقطة ما G على الخط AB وعن يسار النقطة D .

لنفترض أن هناك توازناً لسوق غير مقنن (أي في السوق الحر) يعطى عند النقطة E ، حيث يكون خط سعر السوق هو ميل الخط AC يكون مماساً لمنحنى السواء A ، ويعطى الاستهلاك بالكمية X . لاحظ أنه عند عدم وجود الدعم سيكون سعر الحصول على السلعة أعلى، ومن ثمّ سيتحرك خط الدخل أو خط الميزانية باتجاه الداخل إشعاراً بنقصان كمية التوازن التي يستطيع المستهلك الحصول عليها. مادامت G تقع عن يمين F (حيث يتقاطع منحنى السواء عبر النقطة E مع الخط AB ذلك أنّ F تعطي منفعة E نفسها إذ تقعان على منحنى السواء نفسه)، فإن المستهلك يفضل الحصة التي يحصل عليها مع التقنين، ولكن من دون فساد، على نظام السوق. لنفترض الآن أن الموظف الحكومي الفاسد سيفرض سعراً أعلى من سعر التقنين عند توزيع الكمية المحددة من الغذاء. يمثل الخط المنقط في الشكل المحلّ الهندسي لنقاط التماس في خريطة السواء عندما ينزاح خط السعر نحو اليسار مع تثبيت A كنقطة ارتكاز، ومع اقتراب الخط AB من المحور الأفقي. إذاً، يمثل هذا الخط أيضاً المحلّ الهندسي لنقاط الاستهلاك التي يساق المستهلك إليها من قبل الموظف الحكومي الفاسد عند انخفاض حصة التقنين من \bar{x} إلى الصفر، إذ إنّه عند كل واحدة من نقاط المنحنى يمثل ميل منحنى السواء السعر الأقصى الذي يكون المستهلك مستعداً لدفعه مقابل الحصة المقابلة. ومادامت الحصة تزيد على \bar{x} فإن المستهلك سيفضل سياسة الحصة الفاسدة على نظام السوق. أي مادام ما يحصل عليه وفق نظام التقنين (الفساد أو غير الفساد) أعلى مما يسمح به نظام التوزيع وفقاً لقوى السوق الحر. الفكرة الأساسية بسيطة، فمع إمكانية تناولها بنماذج أكثر تعقيداً يجب أن يلفت إليها (إلى هذه الفكرة) انتباه أولئك الذين، في مسعاهم وفي حماسهم واندفاعهم نحو اللبرلة واقتصاد السوق ورفع القيود والضوابط عن النشاط الاقتصادي على أمل تخفيض نسبة الفساد، يخسرون مقداراً كبيراً من الهدف الاجتماعي الذي كانت الضوابط والقيود التنظيمية تضطلع به. لاحظ على الشكل مثلاً أن مكافحة الفساد عن طريق إلغاء برامج الدعم والتقنين ستفزع المستهلكين نحو اليسار وباتجاه المحور العمودي دلالة على انخفاض كميات الاستهلاك. ومن ثمّ نجد أنه من غير المفاجئ ألا يلقي برنامج التخلص من نظام التوزيع الحكومي الفاسد للغذاء، في سياق برامج التعديل الهيكلي في الدول النامية، الشعبية الكافية من الناحية السياسية، نظراً إلى تكاليفه الاجتماعية الكبيرة التي قد تثير حفيظة المدافعين عن العدالة الاجتماعية. إذاً يجب ألا يمر حل مشكلة الفساد في أنظمة التقنين عبر إلغاء هذه الأنظمة والتوجه نحو السوق الحر، على اعتبار تحقيق انتصار في ميدان مكافحة الفساد وتجاهل الخسارة الاجتماعية التي وجدت أنظمة التقنين أساساً للتهوؤ بها. بشكل عام، غالباً ما تغفل أدبيات الفساد مسألة الآثار التوزيعية للفساد إذ يعمق الهوة بين الأغنياء والفقراء. يعدّ ذلك واضحاً إذا لم نتحدث عن شيء آخر غير عدم امتلاك الفقراء المصادر الكافية أو "الصلات"

"Connections" (ما يعرف في الشارع السوري بـ"الواسطة") التي تجعلهم قادرين على تقديم الرشى. على وجه الخصوص، هناك كثير من الحالات التي يُطَبَّقُ فيها موظفو الحكومة الفاسدون والمكلفون القانون (بالتواطؤ مع الأغنياء) بابتزاز الفقراء، الذين لا يملكون ما، أو من، يحميهم والذين ليس لديهم الإلمام الكافي بحقوقهم (راجع [1998] Alonso-Terme *et al.*).

4. سياسات مكافحة الفساد: العصا والجزرة

تعرف الأدبيات الاقتصادية عدداً من العناوين الدارجة عند تناول سياسات مكافحة الفساد. من أشهر هذه العناوين "مبدأ العصا والجزرة"، ومبدأ كسر الاحتكار لتحديد بواعث الفساد والتحكم بمصالح الأفراد.

4. 1. مكافحة الفساد: من الاحتكار إلى المنافسة

لا بد من التنويه أيضاً إلى أن من أسباب استمرارية الفساد، غير الموروث التاريخي، هو أنه يمكن له أن يكون مريحاً بشكل متوازن لكل من طرفي الصفقة (الموظف والزيون الفاسدان). لن يكون هناك إذاً مصلحة لأي من الموظف أو من الزبون ليحتج أو ليثشي بالرشوة، كأن يسمح محاسب الضريبة لأحد المكلفين بالتهرب من الضريبة مقابل مبلغ من المال يتقاضاه بشكل شخصي، أو أن يسمح الخفير الجمركي لمهرب ما بإدخال بضائع ممنوعة مقابل عائد ما. يسمى كل من Shleifer and Vishny [1993] هذا النوع من الفساد بـ"الفساد مع السرقة" (أو ما يسمى بالفساد التأمري أو التواطئي)، لتمييزه عن الحالات التي لا يخفيها الموظف الحكومي حيث يدفع الزبون السعر أو الرسم أو المبلغ المكلف به لكن مع مبلغ زائد يتقاضاه الموظف لنفسه (وهذا ما يدعوه الكاتبان بـ"الفساد دون سرقة"). يعدُّ الشكل الأول (الفساد مع السرقة) الشكل الأكثر مكرراً، والأكثر صعوبة لأن يكتشف، ويعدُّ من ثمَّ الأكثر قابلية للاستمرار والديمومة. يتضمن هذا النوع من الفساد حالات كثيرة يجري فيها التهاون في التحقق من توافر معايير الكفاءة والسلامة كتنشيد الجسور والأبنية وتزويد الغذاء والدواء، وضبط التلوث وغير ذلك.

يطلق عدد من الدول ما يسمى بـ"تنقية النبع" على طريق حملات مكافحة الفساد. حتى تكون هذه الحملات فعالة يجب أن تنتصف بالمصادقية والفاعلية. كما هو منصوص عليه في نماذج التوازن التابع للتردد frequency-dependent equilibrium models، إذ يجب أن تقتنع كتلة كبيرة من الأفراد الانتهازيين بأن الفساد ليس عملية مريحة من وجهة نظر معيار التكاليف. بمعنى، يجب رفع التكاليف التي يتكبدها المفسدون بحيث تضاهي أو تتجاوز المكاسب التي يحصلون عليها وذلك كشرط لتصبح سياسة مكافحة الفساد فعالة ومجدية، كما يجب أن تنتصف سياسات مكافحة الفساد بالشمولية و"الديمومة". ولكن، كما حدث غير مرة في التاريخ الحديث لعدد من البلدان (كما في الصين وبعض الدول الأفريقية)، فإن حملات مكافحة الفساد كانت لحظية وظرفية وتستهدف الأعداء السياسيين أو صغار المفسدين في أحسن الحالات؛ مستثية من ذلك "الأسماك الكبيرة"، الموالين المهمين والشركاء في الحكم

السياسي. تزيد الحملات القصيرة والإعفاءات المتكررة عن المذنبين من الاعتقاد بعدم جدوى حملات مكافحة الفساد المستقبلية، كما ترسل إشارات مغلوطة بها للفاسدين والمفسدين (Debiel, Gawrich [2013]). فضلاً عما ذكرناه سابقاً، يشير نموذج [1996] Tirole الخاص بالسمعة الجماعية عبر - الزمن، إلى أن إعادة بناء الثقة بأمانة المجتمع قد تستغرق عدة مدد زمنية حتى تتحقق. من الضروري أن تُؤسس أنواعاً متعددة من آليات المحاسبة - كمثل مكتب أو هيئة مستقلة للرقابة العامة، ولجنة انتخابات لتقييد القوانين وتطبيقها على حملات الانتخابات الديمقراطية، ووكالات تحقيق مستقلة (كمثل اللجنة المستقلة ضد الفساد في هونغ كونغ التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى المحافظ العام)، ولجان متابعة المواطنين للتأكد من التزامهم بتطبيق القوانين وتقديم المعلومات ومراقبة الخدمات ومتابعة قضايا الصالح العام، ووجود إعلام خاص مستقل ونشط وغير ذلك. في عدد من الحالات يكسب الراشي والمرتشى كسباً غير قانوني من جراء خرق القانون، لذا ينتظر أن تقدم الشكاوى من أطراف أخرى. لذا فمن الإجراءات الفعالة في هذا السياق أيضاً تشجيع أولئك الذين يفضحون الفساد "whistle blowers" ويضمنون إبقاء أسمائهم مجهولة.

يمكن تخفيض الفساد البيروقراطي من خلال تخفيض سلطة الاحتكار البيروقراطي في أداء الوظائف الحكومية. يقترح Rose-Ackerman [1978]، بدلاً من إعطاء كل موظف حكومي مجالاً محدداً جداً من التأثير حيث يمتلك فيه سيطرة احتكارية، أن يعطى الموظفون نطاقات تنافسية من السلطة بحيث يمكن للزبون الذي لا يتلقى الخدمة المناسبة عند أحد الموظفين، الذهاب إلى موظف آخر يقوم بتأدية الخدمة نفسها. عندما يكون تقديم الخدمة نفسها ممكناً بين عدد من الموظفين الحكوميين، فإن من المحتمل أن تدفع المنافسة معدل الرشوة باتجاه الصفر. كذلك، في حالة وجود الفساد اللاحق أو الفساد التأمري فإن ضغوط المنافسة قد تزيد من السرقة من الحكومة (بما في ذلك التساهل حتى في أدنى معايير الجودة في الأداء)؛ وذلك في الوقت نفسه الذي تقلل فيه من الرشوى (كما ذكرنا في الفقرات السابقة). لذا، فإنه يجب أن تترافق المنافسة في تقديم الخدمات الحكومية مع المزيد من الضبط والرقابة المركزة لمنع السرقة. يجد Rose-Ackerman [1994] أن عدداً من الموظفين بسلطات وظيفية متداخلة قد يساعدون أيضاً بمثل هذه الحالة، إذ سيكون على الراشي المحتمل أن يقتنع الموظفين المعنيين بالقضية، ما قد يزيد من تكاليف الفساد ومخاطره. وقد لُحِظَ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية أدى تداخل سلطات الوكالات المحلية والحكومية (على مستوى الدولة) والفيدرالية في ملف مكافحة المخدرات إلى تقليل الفساد في سلك الشرطة (Bardhan [2005]).

4. 2. إدارة سوق الفساد: العرض والطلب... ونظرية أجر الكفاءة

لعل المسألة الأساسية المهمة في سياسات مكافحة الفساد تتعلق ببنية الحوافز والتعويضات في المؤسسات العامة. في زمن الامبراطورية الصينية وفي عهد سلالة الـ Ch'ing كان يدفع لحكام الولايات علاوات إضافية تسمى "yang-lien" "yin" أموال لتعزيز الأمانة". يقتبس Klitgaard [1988] نصاً من المؤرخ Thomas Macaulay في سياق حديثه عن محاولة Robert Clive تخفيف الفساد المستشري في شركة British East India Company في

العام 1765؛ يقول " لقد بدا واضحاً بالنسبة إلى Clive أنه من غير المعقول أن تعطي الناس السلطة ثم تطلب إليهم أن يعيشوا في العوز⁶. رأى Clive أنه لن يكتب النجاح لأية سياسة مكافحة للفساد ما لم تتراعى بخطة لتعويض الموظفين تعويضاً مجزياً في الشركة" (ص. 81). يتبنى الكاتب إذاً هنا سياسة الجزرة. في التاريخ الحديث، اتبعت كل من هونغ كونغ وسنغافورة سياسة التعويضات والحوافز الدخلية للموظفين الحكوميين لمكافحة الفساد التي لاقت نجاحاً كبيراً. من السياسات المتبعة أيضاً سياسات الإصلاح الضريبي التي تنص على إعطاء محصل الضرائب نسبة من الجباية. في بعض الحالات (كما في سنغافورة مثلاً) لُحِظَ أنه يمكن لإعطاء علاوة تزيد دخل الموظف الحكومي على دخل موظفي القطاع الخاص أن تكون سياسة مجدبة تتوافق مع "تظرية أجر الكفاءة" *efficiency wage theory*. من جهة أخرى، لا بد من السعي لزيادة تكلفة الفساد بالنسبة إلى الموظف الحكومي دون الاكتفاء فقط بسياسة تحفيزه وزيادة دخله. إن رفع التكلفة المحتملة لخسارة الوظيفة (بما فيها علاوة الأجر وفوائد القدم الوظيفي) في حال إكتسِف الفساد، ستزيد من مقاومة الموظف الحكومي لمحاولات استدراجه للفساد⁷. هذه هي سياسة العصا (راجع أيضاً [2013] Debiel, Gawrich).

ثمة نقاش في أدبيات اقتصاديات الفساد عن فعالية تكلفة سياسة الأجور في مكافحة الفساد. في دراسة أعدها كل من Van Rijckeghem and Weder [2001] في 31/ بلداً نامياً ومنخفض الدخل بين العامين 1982 و1994، وجد الباحثان علاقة سلبية ذات دلالة مهمة بين الأجور النسبية ومؤشر الفساد في البلد. إلا أن تقديرات الباحثين عن مستوى الأجر النسبي الذي قد يؤدي إلى شبه اجتهات للفساد يفوق ما قد يتوقع من نماذج الأجر العادل *fair-wage models*، لكن أقل مما يتوقع من نماذج الأجر المنكسر *shirking models*. يجد كل من Di Tella and Scharfrodsky [2003] في دراستهم على بعض المؤسسات أن مضاعفة أجور الموظفين سوف تتسبب بتخفيض نسبة الرشوة التي تدفع لهم مقابل تقديم الخدمات بطريقة غير قانونية بنسبة 20%.

بينما تدعم هذه التجارب الادعاء القائل بحافز الدفع أو التعويض (زيادة تعويضات الموظفين لتحديد دافع الفساد)، فإن العلاقة بين سياسة التعويض العام من جهة والفساد من جهة أخرى، قد تبدو أحياناً معقدة جداً. لأن هدف السياسات العامة لا يقتصر على تخفيض الفساد في المؤسسات العامة فحسب، بل يجب أن تراعي السياسات أيضاً ألا يساء إلى

⁶ مثل هذه الدعوى قد تحتاج إلى قوة وسلطة تتجاوز قوة النظرية الاقتصادية وسلطتها باتجاه القوة أو الحظيرة القدرية أو الأخلاقية أو الإثنية إن شئت.

⁷ لاحظ أنه غالباً ما تتجاهل الوكالات الدولية التي تدعو إلى تخفيض النفقات العامة في سياق حزمة الإصلاحات الهيكلية، إلا أن مثل هذه السياسة قد تتطوي على تخفيض رواتب الموظفين الحكوميين وتزيد بذلك من حوافز الفساد لديهم. عندما نجحت الدول الغنية في عالم اليوم في التغلب على أصعب درجات الفساد في تاريخها، فإنما تراقق ذلك مع متوسط أجر الموظف الحكومي الذي يتجاوز عدة أضعاف متوسط أجر الموظف في الدول الفقيرة.

الهدف الأولي الذي وجدت هذه المؤسسات لأجله. لا يهتم كثير من النظريات التي تدرس مسألة "الكسب الطفيلي" rent seeking في قضية تخفيض نسب الفساد متدرعة بالافتراض القائل: إن "الحكومة ليست شيئاً آخر غير 'لص منظم' وكلما كان عملها محدوداً كان أفضل للنشاط الاقتصادي" [1998] et al. Alonso-Terme. لكن، كما ذكرنا في مثال توزيع حصص الغذاء المقتنة للفقراء، إذا ما كان هناك هدف اجتماعي قيم آخر فقد نكون أمام حالة يفضل فيها نظام التوزيع الفاسد على نظام السوق.

الخاتمة:

تمثل ظاهرة الفساد ظاهرة معقدة لا يمكن حصرها في صورة معيارية تطبق على مختلف البيئات التي توجد فيها. تعدّ ظاهرة الفساد ظاهرة مركبة إذاً مكوناتها فردانية، ومجتمعية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية وأخلاقية على وجه التحديد. يمكن لنا تخيل أبعاد تباين هذه الظاهرة من بيئة إلى بيئة، من خلال اعتبار تباين مكونات هذه الظاهرة بين البيئات المختلفة. يعدّ الفساد إذاً ظاهرة فردية ومجتمعية في آنٍ معاً. لكن رسم سياسات مكافحة الفساد وتصميمها، لا بدّ أن يستهدف الأفراد لا المجتمعات. فيمكن لقانون أو لتشريع ما أن يكافئ أو يعاقب فرداً فاسداً، في حين يصعب تخيل مثل هذا التشريع الذي قد يستهدف المجتمع ككله (مكافأة أو عقوبة). فالقول بمكافحة الفساد على المستوى المجتمعي والأخلاقي، يجب أن يكون خطاب علماء الاجتماع والدين وليس خطاب الاقتصاديين ولاسيما المعنيين منهم بتصميم سياسات مكافحة الفساد. بهذا المعنى قد تكون الفرضية الثانية أكثر ثباتاً على المستوى الاقتصادي، دون أن يعني هذا أن الفرضية الأولى باطلة، لكنها تبدو أكثر قرابة إلى الخطاب الاجتماعي والأخلاقي منها إلى الخطاب الاقتصادي. يمكن لإدراك أهمية أعمال التحليل الحدي في ظاهرة الفساد أن يساعد صنّاع القرار والسياسة الخاصة بمكافحة الفساد للقيام بهذه المهمة. من وجهة النظر هذه، يمكن مقارنة ظاهرة الفساد على أنها "خلل مؤسساتي" يجب معالجته بـ"العصا" أو بـ"الجزرة" أو بكلتيهما.

قائمة المراجع:

1. Ades, Alberto and Rafael Di Tella. [1997]. "The Causes and Consequences of Corruption." *IDS Bulletin* 2: 6-10.
2. Alonso-Terme T., Davoodi H, Gupta S. [1998]. "Does Corruption Affect Income Inequality and Poverty?". IMF Working Paper. WP/98/76.
3. Andvig, C., and K. O. Moene. [1990]. "How Corruption May Corrupt". *Journal of Economic Behaviour and Organisation*, 13, 63-76.
4. Andvig. C. [1991]. "The Economics of Corruption: A Survey". *Studi Economici*, 43, 57-94.
5. Bardhan P. [2005]. "Scarcity, Conflicts, and Essays in the Political and Institutional Economics of development". The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England.
6. Cadot O. [1987]. "Corruption as a Gamble". *Journal of Public Economics*, 33, 223-244.
7. Debiel T., Gawrich A. [2013]. " (Dys-)Functionalities of Corruption Comparative Perspectives and Methodological Pluralism". Springer VS | Springer Fachmedien Wiesbaden 2013.
8. Di Tella, R., and E. Schargrodsky. [2003]. "The Role of Wages and Auditing during a Crackdown on Corruption in the City of Buenos Aires". *Journal of Law and Economics*, 46, P. 269-292.
9. Farrales. M J. [2005]. "What is Corruption? A History of Corruption Studies and the Great Definitions Debate". University of California, San Diego.
10. Hillman, A. L., and E. Katz. [1987]. "Hierarchical Structure and the Social Costs of Bribes and Transfers". *Journal of Public Economics*, 34, 129-142.
11. Klitgaard, R. [1988]. "Controlling Corruption". Berkeley: University of California Press.
12. Khoder K. [2010]. « La Rationalité Économique et le Renouveau des Approches Microéconomique ». Thèse de doctorat ès sciences économiques soutenue publiquement à l'université Montesquieu BORDEQUX IV, France.
13. Lambsdorff J G. [2007]. "The Institutional Economics of Corruption and Reform Theory, Evidence, and Policy". Cambridge University Press.
14. North, Douglass C. [2006]. "What is missing from political economy." in *Handbook of Political Economy*, edited by Barry R. Weingast and Donald Wittman. Oxford University Press.

15. Rose-Ackerman, S. [1978]. *“Corruption: A Study in Political Economy”*. New York: Academic press.
16. Rose-Ackerman, S. [1994]. Reducing Bribery in the Public Sector. In D. V. Trang, ed., *Corruption and Democracy*. Budapest: Institute for Constitutional and Legislative Policy.
17. Rothstein B. [2007]. “Anti-Corruption–A Big Bang Theory”. QoG Working Paper Series 2007:3.
18. Rothstein, Bo, and Eric M. Uslaner. [2005]. "All for All. Equality, Corruption and Social Trust." *World Politics* 58:41-73.
19. Schurz G. [2008]. “Patterns of abduction”. *Synthese* 164:201–234.
20. Shleifer, S., and R. Vishny. [1993]. “Corruption”. *Quarterly journal of Economics*, 108, 599-617.
21. Tirole j. [1996]. “A Theory of Collective Reputations”. *Review of Economic Studies*, 63, 1-22.
22. Uslaner, Eric M. [2008]. “The Bulging Pocket and the Rule of Law. Corruption, Inequality and Trust”. New York: Cambridge University Press.
23. Van Rijckeghem, C., and B. Weder. [2001]. “Bureaucratic Corruption and the Rate of Temptation: Do Wages in the Civil Service Affect Corruption, and by How Much?”. *Journal of Development Economics*, 65, 307-332.
24. Wei, Shang-Jin; Wu, Yi. [2001]. "Negative alchemy? corruption, composition of capital flows, and currency crises." NBER Working Paper Series No. 8187. Cambridge: National Bureau of Economic Research.